

علم اللغة وحداثة المعجم

بقلم : دكتور علي القاسمي

الصناعة المعجمية فرع من فروع علم اللغة التطبيقي ، ولكن علماء اللغة المحدثين إهملوا لفترة طويلة في هذا القرن وانشغلوا عنها بالصوتيات والصرف والنحو . كما أن المعجميين ظلوا ينظرون الى صناعتهم على أنها فن لا يتفق ومناهج البحث الموضوعية التي ينتهجها علم اللغة الحديث واثروا الاعتماد على التقاليد المعجمية والتطبيقات المألوفة . بيد أن تصاعد اهتمام اللغويين بالمعنى منذ أوائل الستينات في هذا القرن أدى الى عنايتهم بالصناعة المعجمية ورعايتهم لها . إلا أن هذه العناية وتلك الرعاية قد انصبتا على الصناعة المعجمية الأحادية اللغة ولم تشمل الصناعة المعجمية الثنائية اللغة .

وكتابتنا هذا محاولة تستهدف خلق صلة وثيقة بين نتائج البحوث اللغوية الحديثة والتطبيقات المعجمية بغية تحسين المعجمات الثنائية اللغة وتمكينها من المساهمة في نهضةنا الحاضرة . وقد شرعنا بفحص المعجمات الثنائية اللغة المتوفرة ودراستها ، فالفيناها تعاني جهلا في طبيعة اللغة ووظيفة المعجم ، وتخلط بين الوصفية والمعيارية ، ولا تفرق بين مهارة استيعاب اللغة ومهارة التعبير بها ، ولا تأخذ التطور أو التغير اللغوي في الاعتبار . ولا تميز بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية مهما اتسعت الهوة بينهما . فاستقر رأينا على أن العاجة ملحة لأصناف جديدة من المعجمات تنسم بوحدة الهدف ورصانة الأساس اللغوي .

★ صدر عن دار بريل للنشر في لايدن كتاب جديد للدكتور علي القاسمي استلزام علم اللغة التطبيقي في جامعة الرياض وعنوانه :
 Ali M. Al-Kasimi, *Linguistics and Bilingual Dictionaries*, Leiden: Brill, 1977.

وفي هذا المقال يتحدث الدكتور القاسمي عن نظريته الجديدة لصناعة المعجم .

وعكذا وضعنا تصنيفا جديدا للمعجمات الثنائية اللغة لا كما هي موجودة عليه في الواقع بل كما ينبغي أن تكون عليه مستقبلا . وطبقا لتصنيفنا النوعي الجديد نصنعا أولا ، أن يعد المعجم الثنائي اللغة اما لخدمة الناطقين بلغة المتن أو لخدمة الناطقين بلغة الشرح ، لأن حاجات هذين الفريقين من القراء متباينة ، ولا تؤدي محاولة الجمع بين مصالحهما الا الى صعوبات لغوية وفنية واقتصادية في صناعة المعجم . ونصنعا ثانيا أن يقتصر المعجم اما على اللغة الفصحى فقط أو اللغة العامية فقط ، لأن الفروق الصوتية والصرفية والاعرابية واللفظية بينهما تجعل جمعهما في معجم واحد عملية مربكة للمعجمي والقارئ على السواء . وثالثا ، أن يصنف المعجم اما لاستيعاب اللغة الاجنبية المنطوقة أو المكتوبة ، واما للتعبير بها شفويا أو تحريريا ، فلأن متطلبات هاتين المهارتين متباينة . ورابعا ، أن يخصص المعجم لوصف اللغة اما كما هي عليه الآن أو كما كانت عليه في فترة زمنية سابقة ولا يجوز الخلط بين الفترات المختلفة في معجم ثنائي اللغة الا اذا كان هذا المعجم قد أعد للمتخصصين في فئة اللغة وتاريخ تطور المفردات - ولقد عالجتا مشكلات الصناعة المعجمية وتفصيلاتها في ضوء هذا التصنيف الجديد .

وحددنا علاقة النحو بالمعجم تحديدا يميننا على معرفة المعلومات النحوية التي تدخل ضمن وظيفة المعجم . فوجدنا أن علم اللغة الحديث يعد المعجم « فهرسا للنحو » ، بمعنى أن النحو يقرر الانواع والاصناف ويصف العلاقات القائمة بينها ، ثم يأتي المعجم فيعرض للمورفيمات واحدة واحدة ويشير الى النوع أو الصنف الذي تنتمي له كل مورفيم . والوصف اللغوي في المعجم الراهن ما زال ناقصا ، إذ تكتفي المعجمات عادة بتسجيل أقسام الكلام التقليدية فقط من غير أن تشير الى الاصناف الفرعية والانواع الثانوية . ولهذا ينبغي تحسين المعلومات النحوية في المعجم كما وكيفا لمساعدة القارئ على استيعاب اللغة الاجنبية والتعبير بها . ولتحقيق ذلك ينبغي أن تحتوي مقدمة المعجم على وصف تحوي منسق للغة الاجنبية يشتمل على تصنيف نحوي جيد للمورفيمات بحيث لا نحتاج في متن المعجم الا الى اشارة موجزة الى الاصناف أو الانواع المذكورة في المقدمة .

وإذا كان المعجم الثنائي اللغة يرمي الى مساعدة القارئ على التعبير باللغة الاجنبية فلا مندوحة من تزويده بكيفية نطق المفردات . وهذا يتطلب اعادة تهجئة المداخل والشواهد تهجئة صوتية توضح نطق الكلمة حين تكون بمفردها وحين تكون مع غيرها من الالفاظ في سياق الكلام . ويجب ألا تقتصر اعادة التهجئة على تبين

الفونيمات القطعية « الاصوات الساكنة والاصوات اللينة » بل يجب كذلك أن تبين الفونيمات غير المقطعية « كالنبر والنغم والموقف » - ويجب أن تشتمل مقدمة المعجم على مفتاح لرموز التهجئة الصوتية مع أمثلة توضيحية لكل رمز لمساعدة القارئ على التوصل الى النطق الصحيح . ولقد فضلنا التهجئات الفونيمية رغم ما تتصف به الاخيرة من دقة ووفرة تفاصيل - ذلك لأن التهجئات الفونيمية أسير استعمالا للقارئ غير المتخصص . وهائنا تخليط المعجمات بالنسبة للغة الواجب اعادة تهجئتها في المعجم الثنائي اللغة فوضمنا مبدأ جديدا ينص على اعادة تهجئة لغة المثن اذا كان المعجم معدا للتناطقين بلغة الشرح . وعلى اعادة تهجئة الشرح اذا كان المعجم خاصا بالتناطقين بلغة المثن .

ونحن نعترف أن طريقة التلغظ المقترحة ما تزال تكتنفها الصعوبات ، ولهذا لم نتردد في تأييد « المعجم الساطق » الذي تدون مواده على بطاقات منفصلة ترتب ترتيبا الفبائيا في درج أو أكثر بحيث يستطيع الطالب أن يتناول البطاقة المطلوبة ويضعها في جهاز تسجيل خاص فتقرأ له بها فيها من شواهد وأمثلة .

وحينما تعرضنا الى مشكلات الدلالة في هذا الكتاب اقتصرنا على أحدها . فقد تطرقنا الى مسألة اختيار المقابلات في المعجم الثنائي اللغة ، فقسنا المقابلات الى مقابل ترجمي وهو الذي يتكون من لفظة واحدة ويمكن تضمينها حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح ، ومقابل تفسيري ويتكون من أكثر من لفظة واحدة ولا يمكن تضمينه حالا في عبارة أو جملة بلغة الشرح . وفضلنا المقابلات الترجمية لسهولة استعمالها من قبل القارئ الاجنبي . وحينما لا يجد المعجمي مقابلا لدخل ما فانه لا بد وان يوجد باتباع إحدى طرائق اشتقاق الالفاظ المعروفة وهي تعريب اللفظة الاجنبية أو ترجمتها أو اختراع لفظة جديدة أو اضفاء معنى جديد على كلمة موجودة من قبل أو التوسع في دلالة كلمة قائمة أو نعت كلمة جديدة من أصول مستمدة من اللغة ذاتها أو منها ومن لغة أخرى .

ولما كان من الصعوبة بمكان إيجاد مقابلات مطلقة لها الدلالة ذاتها والوظيفة النحوية عنها فقد أكدنا على ضرورة تنبيه القارئ الى مواطن الاختلاف بين المقابل والمدخل لتجنبه الوقوع في أخطاء في الاستيعاب والتعبير باللغة الاجنبية .

ثم عالجتنا مشكلة التمييز الدلالي الذي تكون الحاجة ماسة الى استخدامه عندما يكون للمقابل أكثر من معنى واحد أو عندما يكون للمدخل أكثر من مقال واحد ولا يستطيع القارئ التمييز بين هذه المقابلات . وهنا يعمل المميز الدلالي على التفريق بين دلالات هذه المقابلات المختلفة واستعمالاتها وأشرنا الى تخطيط المجسمات في معالجة هذه المشكلة .

وبعد دراسة التمييز الدلالي دراسة موضوعية وتحليل طبيعته تحليلًا دقيقًا وتحديد المواقع التي يكون ضروريا فيها وتمييز اللغة التي يجب أن يعطى بها توصلنا الى صيغ ثابتة تحكم استخدام المميزات الدلالية واللغة التي يصاغ بها وذلك على النحو الآتي :

أولا : في المعجم المخصص للتعبير :

$$ك^* = م(ك) : و ك(ك) م$$

$$ك^* = م(ك) : م(ك) م^*$$

وثانيا في المعجم المخصص للفهم :

$$ك = م^*(ك)$$

$$ك^* = م(ك) : م(ك) م^*$$

وفي هذه الصيغ الأربع :

$$ك = المدخل .$$

$$ك = المميز الدلالي للمدخل ، ويصاغ بلغة المتن .$$

$$م = المقابل .$$

$$م = المميز الدلالي للمقابل ، ويصاغ بلغة الشرح .$$

$$* = تعدد المعاني .$$

كـ = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويمصاغ بلغة المتن .

مـك = المميز الدلالي المشترك بين المدخل والمقابل ، ويمصاغ بلغة التصرّح .

ومن ثمّ أئقربنا الى وسائل تحقيق التمييز الدلالي في المعجم مثل الترقيم (اي استعمال النقط والفواصل وما أشبه) والتعاريف والمرادفات ، والشواهد أو الأمثلة التوضيحية ، والنص على أقسام الكلام التي تنضوي تحتها المفردات ورموز استعمال الألفاظ التي توضح العلم أو الفن الذي تندرج تحته الكلمة والكلمات أو العبارات التوضيحية .

ومن المشكلات التي تبايها الصناعة المعجمية مسألة توضيح العلاقات العضوية بين المفردات التي تنتمي الى عائلة لفظية واحدة . ففيما عدا بعض المعجمات التي تتناول العربية وبقية اللغات السامية العمة التي تنتهج الترتيب الجذري لمدخلها ، فإن الأغلبية الساحقة من المعجمات ترتب موادها ترتيباً ألفبائياً يؤدي الى تشتت مفردات العائلة اللفظية الواحدة في عرض المعجم وطوله .

وهذا لا يساعد القارئ على إدراك الصلات الاشتقاقية والدالية بين المفردات وهكذا يصعب عليه تعلم المواد الجديدة أو حفظها .

وليس من اليسير تميم الترتيب الجذري في المعجمات قاطبة وذلك لسببين أولهما عدم تمكن القارئ غير المتخصص من العثور بسهولة على الألفاظ التي يبحث عنها إذا كانت قد جمعت تحت الجذر ، إذ يصعب على القارئ الاجنبي غير المتخصص أن يدرك أن كلمات (استفهم) و (مفهوم) تندرج تحت (فهم) مثلاً . وثانيهما أن الثباين بين الأنظمة العرقية للغات يجعل من الترتيب الجذري أكثر ملائمة لمعجمات اللغات السامية وأقل نفعاً في معجمات اللغات الأخرى . ونظراً لأننا نستهدف تيسير استخدام المعجم للقراء عامة ولأن أغلبية المعجمات الثنائية اللغة تتناول لغات غير سامية ، فقد كان علينا أن نسقط الترتيب الجذري من حسابنا ونسعى الى ابتكار وسيلة جديدة تحافظ على العلاقات بين مفردات العائلة اللفظية الواحدة . ولقد توصلنا الى طريقة جديدة أسميناها « طريقة جمع شمل العائلة اللفظية » تدعو الى اشتغال المعجم على دراسات اشتقاقية قصيرة للعوائل اللفظية حيثما دعت الضرورة وكحد أدنى يجب أن تحتوي الداخل الرئيسية على جميع المفردات المشتقة من الكلمة الأساسية وأن تدرج التعابير الاصطلاحية في مداخل مستقلة تلي الكلمة الأساسية مباشرة .

وتناولنا الاتجاهات القائمة في تسجيل طريقة استعمال الالفاظ في المعجم بالتحليل ، فوجدنا ان هناك اتجاهين رئيسيين في هذا الباب أولهما الاتجاه التوجيهي الذي يتم بتعليقات على الاستعمال بطابع وعطي أو زجري كأن يصف بعض المفردات بالسوقية أو الانططاط أو عدم اللياقة ، وثانيهما الاتجاه الوصفي الذي يستخدم مصطلحات ذات دلالات محايدة لوصف طريقة استعمال الالفاظ .

وأيدنا من حيث المبدأ ضرورة قيام المعجم بتزويد القارئ بمعلومات مفيدة عن طريقة استعمال المفردات والتراكيب وذلك باستخدام نوعين من رموز الاستعمال لوصف كيفية استعمال أهل اللغة للمفردات والمصطلحات : أولهما رموز الاستعمال اللغوي مثل قياسي وغير قياسي ومحلي وشعري وطبي ، وثانيهما رموز الاستعمال الاجتماعي من قبيل ودي وعدائي ويستعمل للتحقير ويستعمل بين النساء فقط وما الى ذلك . ولكننا من ناحية أخرى فضلنا الاتجاه الوصفي انطلاقاً من إيماننا بأن مسؤولية المجسّي أشبه ما تكون بمسؤولية المؤرخ الذي يسجل الأحداث كما تقع فعلاً لا كمسؤولية المشرع الذي يضع القوانين التي ينبغي أن يهتدي بها السلوك ويسير عليها الناس . وهكذا فإن وظيفة المعجم تنحصر في وصف اللغة المستعملة وتسجيلها وليس من مهمته وضع أسلوبها أو تفضيل صيغة على أخرى .

ولقد اختلف اللغويون والمعجميون حول كيفية معرفة الاستعمال وتسجيله في المعجم أي تحديد الرموز الوصفية أو التقيدية وتوزيعها على مفردات المعجم وتمايزه الاصطلاحي . فاقترح بعضهم توجيه عدد من الأسئلة الى طائفة كبيرة من الناس لاستطلاع رأيهم في استعمال المفردات والتعابير الاصطلاحية موضوع البحث ، وهذه ما يطلق عليه بالاستفتاء . ودعا بعضهم الى استخدام ما يسمى بطريقة المحلفين ، حيث يتم اختيار عدد من الكتاب والمفكرين البارزين لاستفتائهم حول استعمال المفردات المتنازع على طريقة استعمالها . بيد أن لنا مأخذ على طريقتي الاستفتاء والمحلفين لأننا نعتقد أن ما يقال عن الاستعمال قد يختلف عما يمثل الاستعمال في الواقع . وأن غير طريقة لتسجيل الاستعمال هي استقراء اللغة المكتوبة والمحكية ووصفها بصورة موضوعية أمينة أي أننا يجب أن نلاحظ كيف يستعمل أبناء اللغة مفرداتها وتراكيبها والمعاني المركزية والهامشية .

ومن القضايا التي مرضناها قضية الشواهد التوضيحية . وعلى الرغم من أن سرد الشواهد من الشعر والنثر للتدليل على صحة وجود المفردات أو تبيين سلوكها

الدلالي أو النحوي هو من سلب التقاليد المعجمية العربية ، فإن المعجمات الثنائية اللغة التي تصنف في العالم العربي في الوقت الراهن تكاد تفتل استخدام الشواهد أفضلا مشينا . في حين أن الشواهد والأمثلة التوضيحية أضحت اليوم من مقومات المعجمات الانكليزية مثلا على الرغم من أن ذلك تقليد حديث العهد فيها إذ كان مستعملا في عهد الدكتور سمونيل جونسن الذي كان أول من ضمنها معجمه الدائع الصيت الموسوم بـ « معجم اللغة الانكليزية » الذي نشر لأول مرة سنة ١٧٥٥ م . وتعمل الشواهد في المعجم على شحن شغف القارئ ولعله عندما يرى اللفظة مستعملة في نص فعلي حسي ، وتعميق استيعابه للضوابط النحوية والدلالية والاسلوبية التي تنظم استعمال اللفظة وذلك من طريق وضع هذه الضوابط موضع التنفيذ . وفي المعجم الثنائي اللغة يمكن اختيار الشواهد بشكل يهدف الى اعطاء القارئ فكرة عن حضارة الناطقين باللغة الاجنبية التي يتناولها المعجم .

وعلى الرغم من أن التقاليد المعجمية العربية تقتصر على الاستشهاد من الادب الجاهلي والادب الاسلامي في عصره الاول بل وعلى وجه الخصوص من الشعر الجاهلي والقرآن الكريم وتستند الشواهد الى قائلها ما أمكن فاننا أجزنا للمعجم الثنائي اللغة اقتباس شواهد من كافة عصور اللغة ما دامت هذه الشواهد قيد الاستعمال ، وليس من الضروري استناد الشواهد الى قائلها والمصادر التي استقيت منها لأنه ليس القائل هو المهم ، بل الكيفية التي استعملت بها الكلمة هي التي تهتم ، كما ان الاستناد الكامل يتطلب مساحة كبيرة . بل وأكثر من ذلك أجزنا للمعجم ومساعدته وضع الشواهد الموجزة لتحقيق الاقتصاد في حجم المعجم ونفقاته وتوجه الانتباه الى المشكل مباشرة . ولكننا أكدنا على ضرورة استخدام الشواهد التوضيحية بصورة منتظمة ومتساوقة بحيث يتبع كل معنى من معاني المدخل شاهد موجز واحد على الاقل ، وأن تترجم جميع الشواهد الى لغة القارئ لكيلا تصبح هدية الفائدة بسبب الكلمات الغريبة التي قد ترد فيها .

ومن المسائل التي لم تبحث من قبل الشواهد الصورية ، ونعني بها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة التي تمثل الحوادث والاشياء والتي تظهر في بعض مداخل المعجم لتميز فهم القارئ للتعريف او المرادف . وقد جرت العادة على تضمين هذه الشواهد الصورية في المعجمات الاحادية اللغة في أوروبا وأمريكا ، وفي المعجمات الثنائية اللغة في العالم العربي بيد أن استخدامها لا يتم وفقا لمبادئ مدروسة أو

معلومة والدليل على ذلك أن أحدا لم يتطرق لبحث هذه المبادئ في الدراسات اللغوية أو المعجمية - وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن استخدام الصور والرسوم في المعجم شيء اعتباطي تتحكم فيه الصدفة وأهواء المحرر ومساعديه الذين لا ينظرون بعناية إلى أهمية الشواهد الصورية - فعندما عزم محررو معجم وبستر الدولي الثالث على إضافة ما يقرب من عشرة آلاف من المفردات والمعاني الجديدة التي لم تكن موجودة في طبعته الثانية لجأوا إلى تخفيض عدد اللوحات الملونة والرسوم بنسبة تتراوح ما بين الثلث والرابع *

ونحن نبالغهم الرأي ونرى في الشواهد الصورية ضرورة لا غنى عنها في المعجم الجيد ونندم على استعمالها بصورة منتظمة وعلى أسس قوية * فالشواهد الصورية تعمل على تفسير المقابل اللغوي وتزود القارئ بأشكال بصرية يمكن تصنيفها للتوصل إلى إدراك مفهوم معين - وقد يتبادر إلى الذهن أن الشواهد الصورية ذات فاعلية محدودة لأنها لا تستعمل إلا مع الأسماء المجردة * غير أننا إذا أخذنا النظر في الألف الأولى من الكلمات الشائعة الاستعمال وجدنا أن الأسماء تشكل قرابة نصف أقسام الكلام - بالإضافة إلى أن بإمكاننا استخدام الشواهد الصورية في توضيح الأفعال خاصة إذا استعملنا المناوين والتعليقات اللفظية معها *

وهناك من يقلل من شأن الشواهد الصورية استنادا إلى نظرية الاستيعاب الذاتي التي تقول بأن القارئ لا يفهم مدلول الرسم ما لم يكن على دراية سابقة بفهم الشيء المرسوم * وإذا كانت هذه النظرية تجد لها بعض التطبيقات العملية فإن نظرية المنبه التي ترى بأن الإدراك الصوري يتم بفعل خصائص المنبه تصدق في حالات كثيرة أخرى - ومن هنا ينبغي ألا نهمل الشواهد الصورية في المعجم أو نغفل الاستفادة منها على أن يخضع استخدامها لضوابط موضوعية بشكل منتظم بحيث تستخدم كلما كانت خصائصها أقدر على التفريق والتمييز وأكثر اقتصادا من المقابلات اللفظية *

وعرضنا خصائص الشواهد البصرية الجيدة لتعين المعجمي في عملية الاختيار - وحددنا هذه الخصائص بالإيجاز ، والدقة ، وسهولة التفسير الذي يتطلب البساطة والوضوح *

ومن المسائل التي عنى كتابنا بمعالجتها مكان المعجم الثنائي اللغة في برامج تعليم اللغات الأجنبية • فمن المعلوم أن الطريقة المباشرة في تدريس اللغات الأجنبية التي حظيت بالانتشار في النصف الأول من هذا القرن لا تحبذ استخدام الترجمة بأي شكل من الأشكال ومن هنا استبدلت المعجم الثنائي اللغة من دروس اللغة الأجنبية • غير أن البحوث الرصينة في علم اللغة التطبيقي أثبتت أن الخطر لا يكمن في استعمال اللغة القومية في اساءة استعمالها ولا مندوحة من الاستعانة بها للاقتصاد في الجهد والوقت اللازمين لتعليم اللغة الأجنبية فالمبتدئون في تعلم اللغة الأجنبية لا يفهمون معاني الكلمات إذا أعطيت باللغة الأجنبية ذاتها ولا مندوحة من تزويدهم بمعانيها بلغتهم القومية •

ويحتاج الطلاب ذوي المستوى المتوسط الى معجم ثنائي اللغة أثناء قراءتهم النصوص المبسطة في اللغة الأجنبية • أما بالنسبة للطلاب المتقدمين فعليهم استخدام معجم أجنبي أحادي اللغة • غير أن فائدة هذا المعجم تقتصر على فهم النصوص المدونة باللغة الأجنبية • أما إذا أراد الطالب التعبير بتلك اللغة فعليه أن يستعين بمعجم ثنائي اللغة • ومن هنا تبرز أهمية المعجم الثنائي اللغة في تعلم اللغات الأجنبية •

ولقد أثرنا الى أهمية تناول المعجم المدرسي لبناء الكلمة الفونيمي وتركيبها الصرفي والتغيرات النحوية التي تتعرض لها ، وسلوكها الامرابي ومعانيها وتناولنا هذه الامور بشيء من التفصيل • ومن ناحية أخرى فان وجود المعجم الجيد لا يكفي وحده بل ينبغي تزويد الطلاب بثقافة مجممية تمكنهم من معرفة كيفية استعمال المعجم والاستفادة منه الى أقصى حد •

دكتور علي القاسمي